

تقييم الأداء البرلماني في مناقشات وتصويت موازنة السنة المالية 2014 (الملخص التنفيذي)



عمل هذا التقرير على توثيق وقياس أداء أعضاء مجلس الأمة
الأردني السابع عشر خلال فترة المناقشات والتصويت على كل
من مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون الوحدات
الحكومية للسنة المالية 2014

يصدر عن

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - راصد



© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة لتنمية المجتمع المدني/راصد ٢٠١٤م

تقييم الأداء البرلماني في مناقشات وتصويت

موازنة السنة المالية ٢٠١٤

(الملخص التنفيذي)

يصدر عن

برنامج مراقبة الانتخابات وأداء المجالس المنتخبة

«راصد»

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

كانون الثاني / يناير ٢٠١٤م

فريق إعداد التقرير

الدكتور عامر بنبي عامر

مدير عام مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني/راصد

أ. أيوب فهور أ. عمرو النوايسة

الصحفي حمزة العكايلة

الصحفي وليد حسني

الصحفي مصطفى الريالات

المحامي راغب شريم

أ. عباس النوايسة

أ. براءة العموش

الملخص التنفيذي

مقدمة

يأتي هذا التقرير ضمن جهود مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الرامية الى تعزيز التطور الديمقراطي وادماج المواطنين في صنع السياسات الوطنية من خلال تكريس ممارسات الديمقراطية التشاركية واتاحة معلومات الأداء النيابي للناخبين لتمكينهم من بناء انطباعات موضوعية حول كفاءة ممثليهم في مجلس النواب ومدى انسجام منجزات النواب مع الاحتياجات التنموية والتطلعات الخاصة بمجتمعاتهم المحلية.

يهدف هذا التقرير الى المساهمة في رفع كفاءة الأداء النيابي من خلال تزويد المواطنين بتحليل مبسط لأداء النواب خلال مناقشات وتصويت كل من مشروع قانون الموازنة العامة، ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٤، وتسليط الضوء على أبرز خصائص المدخلات النيابية والسلوك التصويتي على مستوى الأفراد والكتل، وبالتالي تعزيز قيم المساءلة الاجتماعية وصولاً الى درجة أعلى من التناغم ما بين العمل النيابي ومواقف القواعد الانتخابية.

وقد قام على اعداد التقرير فريق عمل برنامج مراقبة الانتخابات وأداء المجالس المنتخبة- راصد، والذي يضم مجموعة من المختصين والمراقبين المحليين، بالاضافة الى الفريق التقني التابع لوحدة الأبحاث والتدريب في مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني وبدعم من المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية والسفارة الكندية في عمان.

حيث اعتمد فريق الاعداد مجموعة من تقنيات التحليل المعياري استند كل منها الى نوع المحتوى والأسئلة المفتاحية الخاصة بكل فصل من فصول التقرير، حيث تم استخدام أساليب التحليل الكمي والنوعي وشبه-النوعي للاجابة عن مجموعة الأسئلة المفتاحية وتسليط الضوء على أبرز المخرجات الاحصائية الناتجة عن وضع مؤشرات الأداء النيابي خلال فترة المناقشات والتصويت على مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنة الوحدات الحكومية في أطر كمية.

لقد حرص فريق «راصد» على أن تكون المؤشرات التي استند اليها هذا التقرير في تقييم الأداء النيابي مؤشرات معيارية وقابلة للقياس الموضوعي، اذ أنها مستوحاة من المعايير الدولية والتطبيقات المثلثي في اعداد الموازنات الوطنية حول العالم، كما وأن جميع المعلومات التي ارتكز عليها التقييم موثقة ومستخلصة من وثائق رسمية وتسجيلات مرئية وصوتية، بالاضافة الى مجموعة من المقابلات الشخصية مع بعض المعنيين الذين تعذر الحصول على المعلومات الخاصة بأدائهم.

وعلى ذلك، يأمل مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني أن يرقى هذا التقرير الى تطلعات الجمهور واحتياجاتهم المعرفية في سياق الجهود المبذولة تجاه التطور الديمقراطي السلمي في الأردن.

منهجية التقرير

عمل فريق «راصد» على تحليل الأداء البرلماني خلال مناقشات مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤ من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية وشبه النوعية، بالإضافة الى سرد مفصل للبيئة المحيطة بدورة الموازنة في الأردن من خلال العناوين التالية:

خلفية عامة تضمنت:

* تقديم حول الموازنات الوطنية

* مراحل الموازنة العامة في الأردن واطارها القانوني

نظرة مقارنة على دورة الموازنة الأردنية في المشهد الدولي تضمنت:

* التطبيقات المثلى في مجال اعداد الموازنات الوطنية

* التصنيف الدولي للأردن في مقياس شفافية الموازنة

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤ تضمن:

* الملامح العامة لموازنة السنة المالية ٢٠١٤

* ما بين الوعود الاقتصادية في خطاب الثقة الحكومي وموازنة ٢٠١٤

أداء اللجنة المالية في مجلس النواب

التقييم الكمي لأداء أعضاء مجلس النواب في اقرار موازنة ٢٠١٤ وتضمن:

* مداخلات النواب خلال مناقشات الموازنة

* تصويت النواب على مشروع قانون الموازنة

التقييم النوعي لأداء أعضاء مجلس النواب في اقرار موازنة ٢٠١٤ وتضمن:

* تناغم مداخلات النواب مع سلوكهم التصويتي

* تحليل محتوى المداخلات النيابية

* تحليل التوصيات التي أوردها النواب في مداخلاتهم

* دقة الأرقام التي أوردها النواب في مداخلاتهم



* الخطاب السياسي في مداخلات النواب

أداء النائبات السيدات في اقرار موازنة ٢٠١٤

أداء مجلس الأعيان في اقرار موازنة ٢٠١٤ وتضمن

* أداء اللجنة المالية لمجلس الأعيان في موازنة ٢٠١٤

* التحليل الكمي لأداء أعيان في موازنة ٢٠١٤

* تحليل محتوى مداخلات الأعيان في موازنة ٢٠١٤

بالإضافة الى توصيات التقرير التي تمثل خارطة اصلاحية تهدف الى تعزيز دورة الموازنة في الأردن في مختلف مراحلها خلال السنة المالية.

أبرز مخرجات التقرير

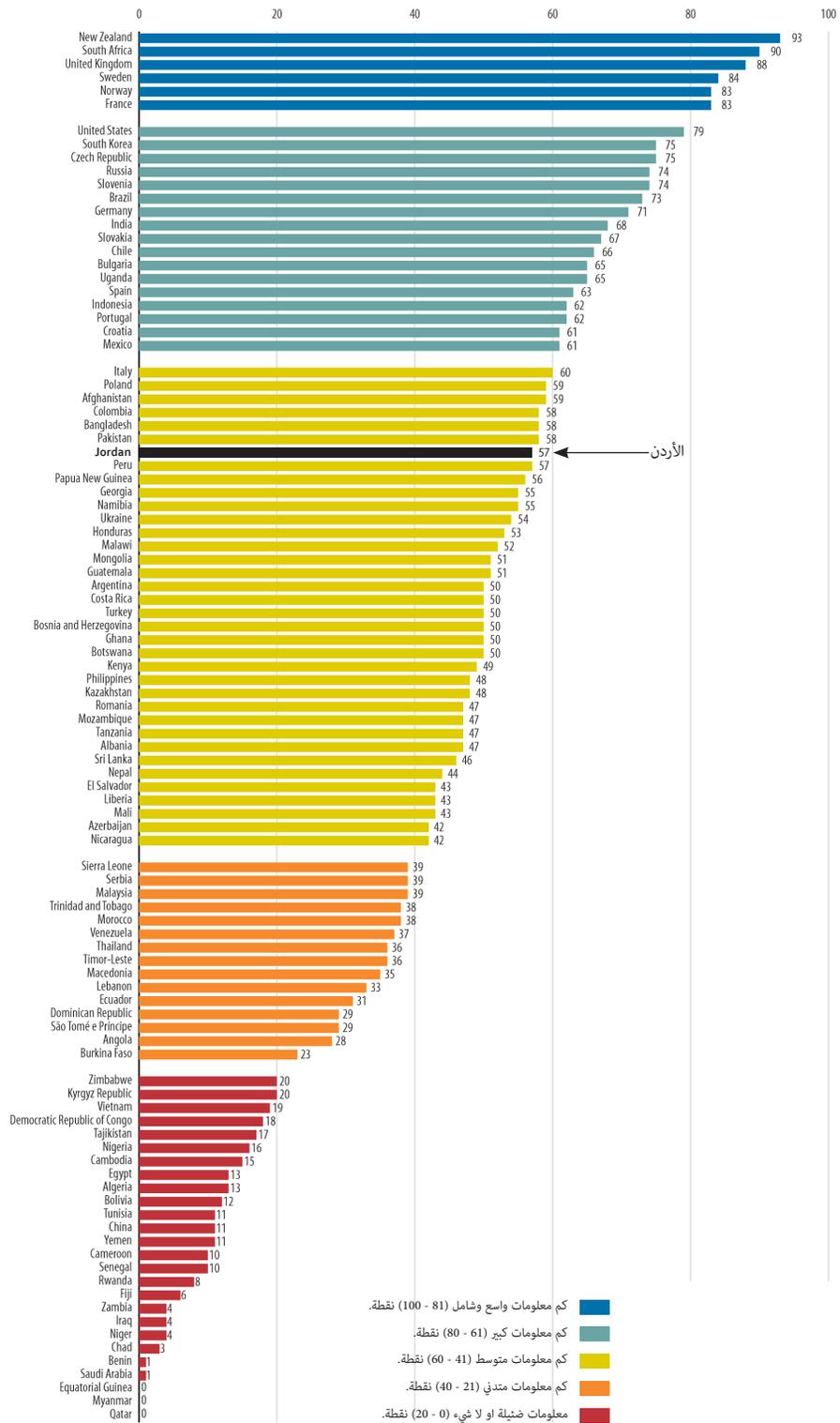
أولاً: حول نظام اعداد الموازنة في الأردن

برزت أوجه القصور في النظام التقليدي الذي يعتمد على إعداد الموازنة وهو نظام موازنة البنود، حيث اهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقابي ، ففي ظل هذه الموازنة يتم التركيز على الاعتمادات بحيث تأتي الموازنة في شكل اعتمادات وبنود و يتم التأكد من قبل أجهزة الرقابة المالية من أن الصرف يتم في حدود الاعتمادات المدرجة وفي الأغراض المخصصة لها، وأن إجراءات الصرف تتم بصورة سليمة وقانونية .

الا أن هذا الأسلوب قد اهتم بالجانب الرقابي أكثر من الاهتمام بالخدمات نفسها والتي تم الإنفاق من أجلها، حيث أن التبويب على أساس نوع المصروف لا يوضح ما إذا كانت المصروفات قد حققت الهدف من إنفاقها أم أنها مجرد مصروفات تم سدادها.

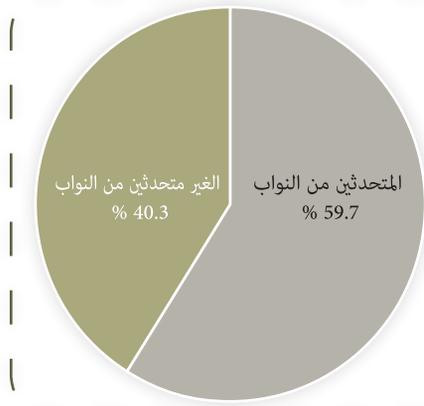
ثانياً: حول التصنيف الدولي للأردن على مقياس شفافية الموازنة

بنظرة تحليلية لوضع الأردن فيما يتعلق بشفافية الموازنة بين الأعوام 2006-2012، فإننا نرى أن النسب متأرجحة بين تقدم وتراجع ولكن في نفس المستوى، حيث كانت أقل نسبة حصل عليها هي 50% وأعلى نسبة هي 57%، بدءاً بعام 2006 حيث كانت النسبة 50% ثم ارتفعت عام 2008 لتصل إلى 53% لكن عاد الأردن ليتراجع إلى النسبة التي كان فيها لعام 2006 وهي 50%، إلا أنه عام في 2012 حقق تقدماً معيارياً بمجموع نقاط بلغ 57%.



ثالثاً: حول التقييم الكمي لأداء أعضاء مجلس النواب في اقرار موازنة ٢٠١٤

أورد ما مجموعه (٨٩) نائباً مداخلات أثناء مناقشات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤، حيث بلغت نسبة المتحدثين ٥٩% من اجمالي أعضاء المجلس.

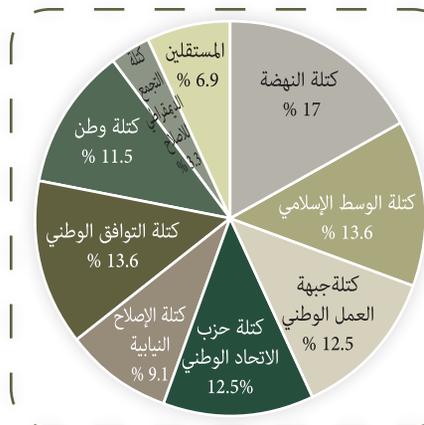


الشكل (1): نسبة المتحدثين من اجمالي النواب في جلسات مناقشة الموازنة

ولم يورد ما نسبته ٤١% من أعضاء مجلس النواب أي مداخلات، اذ توزع هؤلاء النواب ما بين الغائبين ومن اكتفى بكلمة كتلته النيابية أو امتنع عن ايراد مداخلة من النواب المستقلين.

وقد أوردت جميع الكتل النيابية كلمات بأسمائها على الرغم من ضعف تناغم السلوك التصويتي لأعضاء الكتلة الواحدة مع أو ضد الموازنة.

وعلى صعيد الكتل النيابية تصدرت كتلة النهضة نسبة المداخلات النيابية اثناء مناقشات الموازنة بـ ١٧% من اجمالي المداخلات النيابية، تلتها كل من كتلة الوسط لاسلامي وكتلة التوافق الوطني بـ ١٣.٦% لكل منهما، بينما حظيت كتلة التجمع الديمقراطي بأقل نسبة من المتحدثين بلغت ٣.٣% من مجموع المداخلات النيابية.



الشكل (2): نسبة المتحدثين من الكتل النيابية

بالنسبة لتقييم التزام النواب بحضور جلسة التصويت، عند بدايتها، حضر ما مجموعه ١٠٢ نائباً الجلسة عند انعقادها، اي ما نسبته ٦٨% من اجمالي أعضاء المجلس، بينما تغيب ما نسبته ٣٢% من النواب عن حضور الجلسة عند بدايتها.

وقد شارك في التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤ ما مجموعه ١٠٥ نواب، حيث بلغ اجمالي الحضور ١٠٧ نواب، الا أنه قد تم استثناء رئيس المجلس كونه لم يصوت على مشروع القانون، كما وقد تم استثناء النائب عبدالله عبيدات كونه قد اكتفى بمهمة عد الأصوات دون التصويت حسبما صرح لفريق «راصد».

أي أن نسبة من شاركوا في التصويت على مشروع قانون الموازنة قد بلغت ٧٠.٤% من اجمالي

أعضاء المجلس بينما لم يشارك ما نسبته ٢٩.٦% من الأعضاء بالتصويت.

وقد تم اقرار مشروع قانون الموازنة بأغلبية (٦١) نائباً من أصل (١٠٥) مصوت، أي بنسبة ٥٨% من اجمالي المصوتين و ٤١.٤% من اجمالي أعضاء المجلس.



الشكل (3): 1. نسب التصويت من اجمالي المصوتين 2. نسب التصويت من اجمالي أعضاء المجلس

وقد كشف تدقيق فريق راصد بالتسجيلات المرئية لجلسة التصويت عيباً جوهرياً في آلية التصويت وعد الأصوات في مجلس النواب، إذ برز تباين واضح بين عدد الحضور والمصوتين مع وضد الموازنة كما أعلن عنه المجلس والنسب الحقيقية للتصويت، مما يشير الى وجود خلل يمس شفافية المجلس ويفتح احتمالية ورود أخطاء قد تؤدي الى تزوير إرادة أعضاء المجلس على الصعيدين التشريعي والرقابي.

وعلى صعيد الكتل النيابية، فقد برز انقسام واضح بين أعضاء الكل الواحدة عند التصويت على الموازنة، حيث تمثل هذا الانقسام بالتباين الواضح في السلوك التصويتي بين أعضاء الكتل الواحدة.

(١) كتلة التجمع الديمقراطي، وتشكل ما نسبته ١١% من اجمالي اعضاء المجلس: صوت ٣٨% من اعضائها مع مشروع قانون الموازنة، بينما صوت ٣١% من اعضائها ضد مشروع قانون الموازنة، وتغيب عن التصويت ما نسبته ٣١% من اعضائها.

(٢) كتلة النهضة، وتشكل ما نسبته ١٥% من اجمالي اعضاء المجلس: صوت ١٨% من اعضائها مع مشروع قانون الموازنة، بينما صوت ٤٦% من اعضائها ضد مشروع قانون الموازنة، وتغيب عن التصويت ما نسبته ٣٦% من اعضائها.

(٣) كتلة جبهة العمل الوطني، وتشكل ما نسبته ١١% من اجمالي اعضاء المجلس: صوت ٢٩% من اعضائها مع مشروع قانون الموازنة، بينما صوت ٤٧% من اعضائها ضد مشروع قانون



صورة تجمع أعضاء مجلس النواب الأردني لحظة التصويت على قانون الموازنة العامة

*ملاحظة تعذر دمج النائب محمد الخصاونة الذي لصالح الموازنة وذلك لوجوده على بجانب الرئيس وهو ما لم يتبين بهذه الصورة

الموازنة، وتغيب عن التصويت ما نسبته ٢٤% من أعضائها.

٤) كتلة حزب الاتحاد الوطني، وتشكل ما نسبته ١٠% من إجمالي أعضاء المجلس: صوت ٦٧% من أعضائها مع مشروع قانون الموازنة، بينما صوت ١٢% من أعضائها ضد مشروع قانون الموازنة، وتغيب عن التصويت ما نسبته ١٩% من أعضائها.

٥) كتلة الإصلاح، وتشكل ما نسبته ١٢% من إجمالي أعضاء المجلس: صوت ٦٩% من أعضائها مع مشروع قانون الموازنة، بينما صوت ١٢% من أعضائها ضد مشروع قانون الموازنة، وتغيب عن التصويت ما نسبته ١٩% من أعضائها.

٦) كتلة وطن، وتشكل ما نسبته ١٢% من إجمالي أعضاء المجلس: صوت ٤١% من أعضائها مع مشروع قانون الموازنة، بينما صوت ١٨% من أعضائها ضد مشروع قانون الموازنة، وتغيب عن التصويت ما نسبته ٤١% من أعضائها.

٧) كتلة التوافق الوطني، وتشكل ما نسبته ١١% من إجمالي أعضاء المجلس: صوت ٥٠% من أعضائها مع مشروع قانون الموازنة، بينما صوت ٢٥% من أعضائها ضد مشروع قانون الموازنة، وتغيب عن التصويت ما نسبته ٢٥% من أعضائها.

٨) كتلة الوسط الاسلامي وتشكل ما نسبته ١٢% من إجمالي أعضاء المجلس: صوت ٣٥% من أعضائها مع مشروع قانون الموازنة، بينما صوت ٤٧% من أعضائها ضد مشروع قانون الموازنة، وتغيب عن التصويت ما نسبته ١٨% من أعضائها.

رابعاً: حول تناغم مداخلات النواب مع سلوكهم التصويتي

عمل فريق «راصد» على قياس درجة التناغم ما بين السلوك التصويتي للنواب مع ما ورد في مداخلاتهم أثناء مناقشة الموازنة من خلال مجموعة من الجمل المفتاحية التي أوردها النواب والتي تحوي على اشارات مباشرة تدل على مواقفهم من مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014 .

حيث تبين أن ما نسبته 14% من النواب قد أوردوا عبارات تؤشر على رفضهم لمشروع القانون بينما صوتوا لصالح إقرار مشروع قانون الموازنة العامة كما جاء من الحكومة فعلى سبيل وردت الجمل المفتاحية التالية في مداخلات نواب :

• «ان الموازنة عبارة عن ارقام ونسب صماء بكماء عمياء »

• «إن الموازنة بأرقامها بحاجة إلى إعادة دراسة لوضع تقدير فعلي وحقيقي للنفقات الجارية والإيرادات »

• «إن إقرار الموازنة يعني ببساطة إقرار بند النفقات والعمل على صرفها والانتظار لحين

تحقيق الإيرادات المقدرّة »

- « لم نصل الى مشروع قانون موازنة يبعث على الاطمئنان والأمل بأن شيئاً ما سيحدث لينعكس ايجاباً على حياة المواطن »
- « موازنة تمشاة حال .. فقط استحقاق دستوري ملزمة الحكومة على تنفيذه »
- « أعلن أنني لن أكون شريكاً أو مؤيداً لقرارات الحكومة التي تمس المواطن انطلاقاً من القراءة الموضوعية لقانون الموازنة »
- « لا نعول على هذه الموازنة »

كما وقد أظهرت نتائج التحليل أن ما نسبته 42% من النواب تناغم سلوكهم التصويتي مع الجمل المفتاحية التي أوردوها في مداخلاتهم، بينما تعذر على فريق راصد قياس درجة التناغم لما نسبته 44% من النواب المصوتين، حيث انقسمت هذه النسبة ما بين نواب أوردوا مداخلات في المناقشات على الموازنة ولم يشيروا صراحة الى موقفهم من المشروع وما بين نواب لم يكن لهم مداخلات على الموازنة فقد كانت نسبة الذين تعذر علينا إيجاد مؤشرات في كلماتهم 10% من المتحدثين ونسبة من لم يتقدم بمداخلة خلال المناقشة على قانوني الموازنة العامة والوحدات الحكومية 34%.

خامساً: حول تحليل التوصيات التي أوردتها النواب في مداخلاتهم.

أورد النواب في مداخلاتهم خلال مناقشات الموازنة ما مجموعه ١٠٩٩ توصية عمل فريق راصد على استخلاصها وعنونتها وتصنيفها لتوفير المعلومات للجمهور بهدف تمكينهم من بناء انطباعات معيارية حول أداء النواب ومطالبهم على مختلف الأصعدة، بالإضافة الى مدى ارتباط مداخلات النواب بموضوع المناقشات وهو الموازنة العامة.

وتشير نتائج التحليل الى أن النصيب الأكبر من التوصيات قد حظيت به التوصيات الخدمية والمناطقية بنسبة ٤٧.٧% من مجمل التوصيات، تلتها توصيات السياسات المالية والادارية بنسبة ٢٧.٦% من مجمل التوصيات، بينما حظيت توصيات القطاع الصحي بالنصيب الأقل من التوصيات بما نسبته ١.٣% من مجمل التوصيات.

وفي السياق ذاته تم تقسيم التوصيات النيابية على ٣ محاور أساسية هي:

* التوصيات المحلية (خدمية ومناطقية)

* التوصيات الوطنية

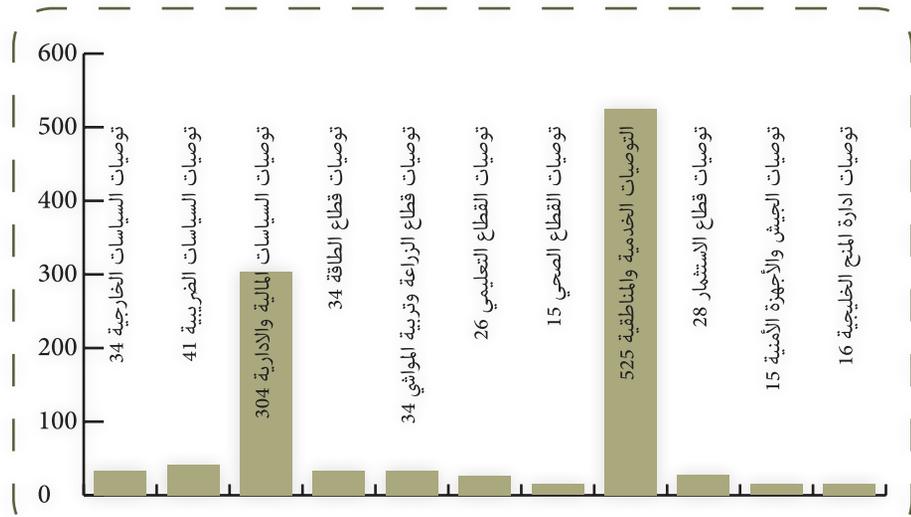
* توصيات السياسات الخارجية

حيث حظيت توصيات السياسات الوطنية بما نسبته ٤٩.١% من مجمل التوصيات، وحصلت التوصيات المحلية على ما نسبته ٤٧.٧% من اجمالي التوصيات، بينما حظيت توصيات السياسات الخارجية على ما نسبته ٣.٢% فقط من اجمالي التوصيات النيابية.

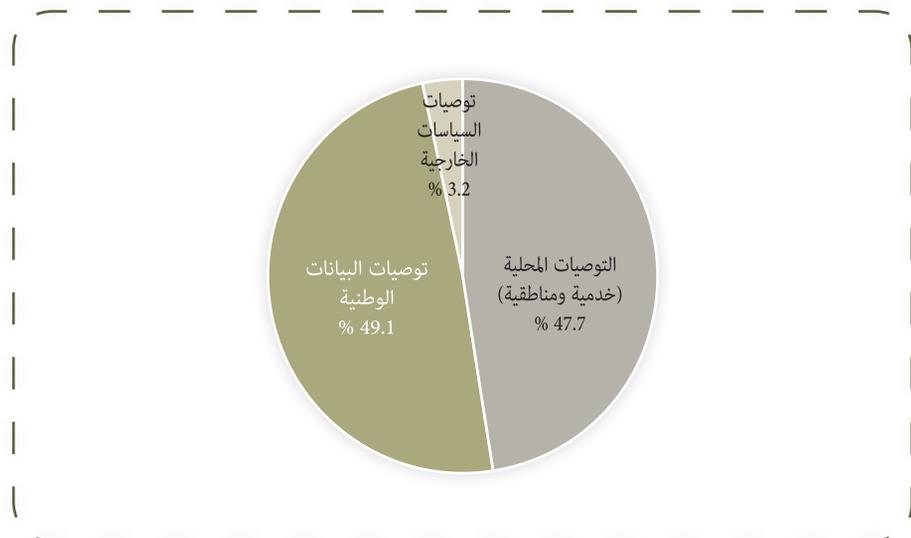
سادساً: حول الخطاب السياسي في مداخلات النواب

حظي الخطاب السياسي في مناقشات النواب لمشروع قانوني الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2014 وموازنات الوحدات الحكومية عن السنة عينها بأدنى اهتمام مقارنة باهتمامات النواب الخدمية التي فرضت نفسها بقوة على خطابات ٨٩ نائباً تحدثوا في ست جلسات وعلى مدى ثلاثة أيام متواصلة.

ومن بين النواب الـ ٨٩ الذين ناقشوا الموازنة فإن ٢٢ نائباً منهم فقط أظهروا اهتماماً متبايناً في الشأن السياسي الداخلي والخارجي، وبنسبة متواضعة جداً بلغت ٢٥ % من مجموع المتحدثين وهي نسبة بدت أكثر من متواضعة قياساً بمدى الترابط العضوي بين الإقتصادي والسياسي في مشروع الموازنة العامة للدولة، وفي ظل تطورات سياسية واسعة بعيدة الأثر سواء ما يتعلق منها بالشأن المحلي الأردني أو بشأن الإقليم والمنطقة واستحقاقات ما يجري فيهما على الأردن، ومن هنا يبدو أن اهتمام النواب بالشأن السياسي قد سجل نسبة متدنية جداً في مجموع خطابات النواب التسعة والثمانين.



الشكل (4): تحليل التوصيات التي أوردتها النواب في مداخلاتهم



الشكل (5): محاور تصنيف توصيات النواب في مداخلات الموازنة حسب الجغرافيا

سابعاً: توصيات التقرير

بناءً على التحليلات الكمية والنوعية التي أجراها فريق «راصد» على أداء البرلمان السابع عشر خلال مناقشات وتصويت الموازنة، بالإضافة إلى الإطار القانوني والدستوري الحاكمين لدورة الموازنة خلال السنة المالية ومكانها من المعايير الدولية والتطبيقات المثلى في مجال إعداد الموازنات الوطنية، خرج «راصد» بالتوصيات التالية:

(١) تعديل الأطر القانونية والدستورية الناظمة لدورة الموازنة العامة خلال السنة المالية في مختلف مراحلها بحيث تضمن:

* تغيير نظام الموازنة العامة في الأردن من النظام التقليدي (نظام موازنة البنود) إلى نظام موازنات البرامج والأداء أسوة بالعديد من من الديمقراطيات المتقدمة، وذلك للحد من تجاهل طبيعة أنشطة وأعمال الأجهزة الحكومية وتقييم منجزات الانفاق تزامناً مع الاهتمام بتقسيم الاعتمادات لغايات الصرف دون التحقق من كفاءة مخرجات البرامج الحكومية.

* درجة أعلى من التشاركية ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية خلال مرحلة إعداد الموازنة وتوسيع الصلاحيات الدستورية لمجلس النواب بإضافة بنود إلى قانون الموازنة بدلاً من الاكتفاء بمنحه صلاحية شطب البنود فحسب.

* درجة أعلى من دمج مختلف الشرائح الشعبية في إعداد الموازنات العامة من خلال تطبيقات الديمقراطية التشاركية.

* درجة أعلى من المشاركة الشعبية في الرقابة على تنفيذ الموازنة من خلال المساءلة الاجتماعية.

* تغيير آلية تصويت وعد أصوات أعضاء مجلس النواب على مشروع قانون الموازنة العامة والوحدات الحكومية بما يضمن درجة أعلى من الشفافية والقدرة على تتبع السلوك التصويتي لكل نائب دون لبس.

(٢) على السلطة التنفيذية مراعاة النقاط التالية في دورة الموازنة العامة خلال السنة المالية:

* لا بد من رفع مؤشرات الشفافية في مجال إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة من خلال إتاحة كافة المعلومات المتعلقة بالانفاق الحكومي للجمهور.

* على الحكومة أن تعلن بشفافية وتفصيل عن التوصيات النيابية التي ستأخذ بها وأن تضمنها في خطة عمل ذات إطار زمني واضح المعالم.

* على الحكومة أن تعمل على تبسيط مؤشرات الإيرادات والنفقات لتكون يسيرة الفهم على المواطنين، فاتاحة المعلومات لا تعني توفيرها فحسب، بل تعني أيضاً تمكين الجمهور من استخدامها في بناء انطباعات موضوعية حول الأداء المالي للسلطة التنفيذية.

* يجب على الحكومة أن تعمل على تعزيز التشاركية مع مؤسسات المجتمع المدني في اعداد الموازنة ودمج القطاعات الشعبية في الرقابة على تنفيذها.

* لا بد من أن تعمل الحكومة على تفصيل بيانات الإيرادات والنفقات بصورة كافية تمكن النواب من بناء أحكامهم بصورة علمية.

* يجب أن تدعم الحكومة الأرقام التقديرية التي تطرحها بمؤشرات معيارية تؤيد تخميناتها دون لبس.

(٣) على مجلس النواب أن يأخذ النقاط التالية بعين الاعتبار لرفع الأداء النيابي في مناقشات وتصويت الموازنة العامة

* لا بد من تغيير آلية تصويت النواب وعد أصواتهم لضمان درجة أعلى من الشفافية.

* على المجلس أن يوفر خبرات اقتصادية قادرة على تمكين النواب من بناء انطباعات علمية حول مشروع قانون الموازنة وتساعدتهم في اختيار سلوكهم التصويتي.

* لا بد من تعزيز مأسسة الكتل النيابية لتكون أكثر تماسكاً وتناغماً في المواقف التصويتية.

* على ادارة المجلس أن تعمل على اختيار التوقيت المناسب لمناقشات وتصويت الموازنة بحيث تتزامن مع أقل قدر ممكن من الابتعاثات الدولية للنواب أثناء العملية لضمان نسبة أعلى من التمثيل الديمقراطي في تصويت الموازنة العامة.

(٤) على الكتل النيابية أن تأخذ النقاط التالية بعين الاعتبار لرفع أدائها خلال مناقشات وتصويت الموازنة العامة

* لا بد أن تعمل الكتل على تعزيز تماسكها الداخلي من خلال الاجتماعات المسبقة لتكوين خطاب اقتصادي يتوافق عليه أعضاء الكتلة الواحدة مما سينعكس ايجاباً على درجة تناغم السلوك التصويتي في الكتل وتخفيف حدة الانقسامات الداخلية.

* يجب أن تقوم الكتل النيابية على تقليص عدد المتحدثين الأفراد قدر الامكان لاتاحة مساحة أكبر للتعق بالقضايا النقاشية تحت القبة والوصول الى أثر أكثر فاعلية في تطوير السياسات المالية.

* لا بد من أن تقوم الكتل النيابية باستقطاب الخبرات الاقتصادية لتمكينها من بناء انطباعاتها حول محتوى مشروع قانون الموازنة العامة بصورة علمية.

* على الكتل النيابية أن ترفع من وتيرة تشاركيته مع قواعدها الانتخابية في صنع القرارات المتعلقة بالموازنة العامة لعكس احتياجاتهم التنموية بصورة صحية.

يأتي هذا التقرير ضمن جهود مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الرامية الى تعزيز التطور الديمقراطي وادماج المواطنين في صنع السياسات الوطنية من خلال تكريس ممارسات الديمقراطية التشاركية واثاحة معلومات الأداء النيابي للناخبين لتمكينهم من بناء انطباعات موضوعية حول كفاءة ممثليهم في مجلس النواب ومدى انسجام منجزات النواب مع الاحتياجات التنموية والتطلعات الخاصة بمجتمعاتهم المحلية.

يهدف هذا التقرير الى المساهمة في رفع كفاءة الأداء النيابي من خلال تزويد المواطنين بتحليل مبسط لأداء النواب خلال مناقشات وتصويت كل من مشروع قانون الموازنة العامة، ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٤، وتبسيط الضوء على أبرز خصائص المداخلات النيابية والسلوك التصويتي على مستوى الأفراد والكتل، وبالتالي تعزيز قيم المساءلة الاجتماعية وصولاً الى درجة أعلى من التناغم ما بين العمل النيابي ومواقف القواعد الانتخابية.

Tel: +962 6 5377330 Fax: +962 6 5377230

E-mail: info@hayatcenter.org

www.hayatcenter.org

 www.facebook.com/hayatcenterjo

www.rasedjo.org

بدعم من:



Canada 